

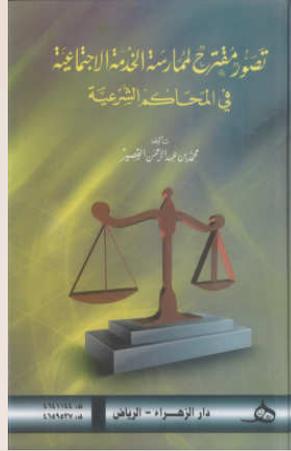
كتاب: تصور مقترح لممارسة الخدمة الاجتماعية في المحاكم

تأليف: محمد بن عبدالرحمن القصير

من الباحث بأهمية هذا الموضوع، فقد انبثقت فكرة هذه الدراسة التي هدفت لوضع بناء تصوري لممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال إنشاء هذه الوحدة في المحاكم الشرعية، وهذه الدراسة من وجهة نظر الباحث هي بمثابة إشارة للدور الغائب للخدمة الاجتماعية، وذلك بهدف تدعيم هذا الدور الذي من الممكن أن تؤديه هذه المهنة الإنسانية في حالة فتح المجال لذلك.

ولقد جاءت هذه الدراسة موزعة على سبعة فصول، حيث احتوى الفصل الأول فيها على التعريف بمشكلة الدراسة، أهميتها، أهدافها، تساؤلاتها وأهم المفاهيم التي جاءت فيها، أما فصل الدراسة الثاني، فقد تركز على الإطار النظري للدراسة، والذي تضمن الدراسات السابقة في هذا المجال وأهم النظريات التي يمكن الاستناد عليها في تفسير موضوع الدراسة، أما الفصل الثالث: فقد خصص للتعريف بدور الأخصائي الاجتماعي في المجال الأسري، وبالأخص أثناء عمله في مجال المحاكم، وأهم المعايير المهنية التي يجب توفرها في هذا الأخصائي.

وفي الفصل الرابع: جاءت الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة من حيث منهج البحث العلمي، ومجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى المجالات التي تمت فيها الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها. وفيما يتعلق بالفصل الخامس من الدراسة فقد احتوى على



لوحة الخدمة الاجتماعية المقترحة من حيث أهدافها وأساليب العمل بها وارتباطها إدارياً ومالياً وأهم العاملين بها، كما أن هذا التصور يمكن أن يكون نواة لدراسات قادمة في هذا المجال. ولقد أفاد الباحث بأنه تناول هذه الدراسة نظراً لما يواجهه المجتمع في الوقت الحاضر من التغيرات الاجتماعية التي أوجدت أنماط وصور متعددة من المشكلات الأسرية التي تحتاج إلى رعاية متخصصة مهنية قادرة على مساعدة الأسرة على استقرارها وأدائها لوظائفها الاجتماعية، ونظراً لاهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية في الشأن الأسري ودورها في ما يحقق صالح الأسرة إنمائياً ووقائياً وعلاجياً.

لذا فإن هناك حاجة ملحة ومتزايدة لتفعيل هذا الدور من خلال إنشاء وحدة للخدمة الاجتماعية ملحقة بالمحاكم تعنى بالقضايا الأسرية، وبقينا

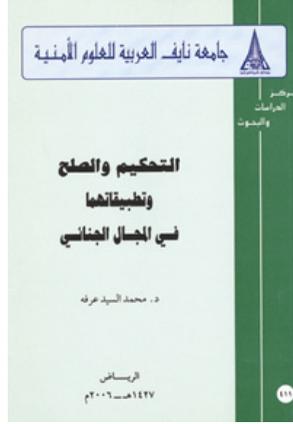
صدر عن دار الزهراء كتاب بعنوان «تصور مقترح لممارسة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية»، للأستاذ محمد بن عبدالرحمن القصير، حيث تناول الكتاب مقترحاً لإيجاد دور للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع المشكلات الأسرية داخل المحاكم الشرعية في المملكة، وأن يكون هذا الدور من خلال وحدات ملحقة بهذه المحاكم، وذلك لما يمثله هذا الدور من أهمية لصالح القضاة ومعاونتهم، وما يقدمه الأخصائي الاجتماعي من خدمات وبرامج للمحاكم والأطراف المتنازعة في سبيل الارتقاء بجودة العمل، علماً بأن الكتاب يتضمن طرح غير مسبوق في المجتمع السعودي في هذا المجال، ويمثل إضافة حقيقية للمهتمين في الخدمة الاجتماعية في المملكة، ومرجع يمكن الاستفادة منه للدارسين والباحثين، كما أن الكتاب احتوى على تقديم معالي وزير العدل الشيخ د. محمد بن عبدالكريم العيسى، وقد انتهى الكتاب إلى وضع بناء تصوري لممارسة الخدمة الاجتماعية مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، حيث أشتمل هذا البناء على المعايير المهنية التي يجب توفرها في الأخصائي المراد له العمل في المحكمة وأهم المشكلات التي من الممكن أن يتعامل معها، كذلك الأدوار المهنية التي يمكن أن يؤديها الأخصائي الاجتماعي، بالإضافة إلى أن المؤلف قدم تصوراً مقترحاً للمكونات الأساسية

التحكيم والصلح وتطبيقاتهما في المجال الجنائي

تأليف: د. محمد السيد عرفة

معاصرة مما يتطلب وضع تنظيم وضوابط وإشراف وإيجاد مراكز تهتم بتفعيل هذا العمل وعمل دراسات وبحوث تساهم في توحيد القواعد والإجراءات وتكثيف التدريب لإعداد المحكمين والمصلحين وتأهيلهم للوصول إلى تخفيف الأعباء عن القضاء ويتحقق بذلك العدالة التي يسعى الجميع إليها.

ثم أورد المؤلف المراجع العربية بشقيها المتخصصة في كل من مجال التحكيم ومجال الصلح وأهم الوثائق والأنظمة والقواعد والاتفاقيات الدولية والأحكام المثبتة والمقارنة وأبرز المراجع باللغات الأجنبية الأخرى. فكانت دراسته مشوقة ومثمرة، وكان من الضرورة قراءة هذا الكتاب لرفع الوعي العدلي في هذا الجانب وخاصة أصحاب الاختصاص لما فيه من المعلومات التي تحقق الأهداف المرجوة ويصل بنا إلى إحدى الدعائم الأساسية من دعائم الحياة الاجتماعية وأساساً من أسس بنائها. إذ به تعود الحياة إلى توازنها لما فيه من قوة الأثر في القضاء على النزاعات والخلافات لتحقيق السلام والوفاق.



١- مفهوم التحكيم ومشروعيته وحكمه. ٢- مفهوم الصلح ومشروعيته وحكمه. ٣- تنظيم التحكيم وبيان مجالاته وأنواعه في القوانين العربية. ٤- مجالات الصلح وأنواعه. ٥- تنظيم الصلح الجنائي في القوانين الوضعية. ٦- أحكام الصلح الجنائي في القوانين الوضعية. ٧- هيئة التحكيم والصلح. ٨- الاتفاق على التحكيم والصلح. ٩- إجراءات التحكيم والصلح في القوانين العربية. ١٠- إجراءات التحكيم والصلح لدى القبائل العربية. ١١- تقييم نظامي التحكيم والصلح وأثرهما في تحقيق العدالة الاجتماعية. وختم بما توصل إليه المؤلف من نتائج في أن ذلك ذا أهمية

صدر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كتاب: التحكيم والصلح وتطبيقاتهما في المجال الجنائي تأليف: د. محمد السيد عرفة في طبيعته الأولى عام ١٤٢٧هـ، ويحتوي بين دفتيه ٥٣٥ صفحة مليئة بالمعلومات القيمة التي تحدثت عن التحكيم والصلح ومدى تأثيرهما في الفصل بين المنازعات وتسويتها وإيجاد مراكز متخصصة لتلعب دوراً مهماً بجانب القضاء، وصدرت أنظمة في التحكيم التجاري الذي أمتد أثره إلى المسائل الجنائية التي يجوز فيها الصلح. كالصلح في الديات مثلاً.

فالتحكيم والصلح يلتقيان في النطاق الموضوعي لهما (متلازمان يدوران وجوداً وعدمياً) إذا جاز الصلح جاز التحكيم بهدف تحقيق العدالة الجنائية ومن هنا كانت الدراسة التي جاءت في خطتها على توضيح الجوانب المختلفة في التحكيم والصلح كإجرائين متلازمين يتم اللجوء لهما في التسوية خارج ساحة القضاء، فكانت الدراسة في أحد عشر فصلاً:

أدى المؤلف دوراً بارزاً لوضع بناء تصوري لممارسة الخدمة الاجتماعية، فكان هذا الجهد الذي بذل في انجازه محققاً للأهداف المرجوة.

الاجتماعية في المحاكم الشرعية في المجتمع السعودي. وأخيراً احتوى الفصل السابع والأخير على ملخص لأهم نتائج الدراسة والتوصيات. فقد

العرض الجدولي لنتائج الدراسة. في حين جاء الفصل السادس متضمناً الإجابة على تساؤلات الدراسة ومناقشتها بالإضافة إلى التصور المقترح لممارسة الخدمة